الأهرام

المصدر :

التاريخ :

تقرير «هارفارد» عن اقتصاد السلام فى مثلث الأزمة (٢)

سلطة الحكم الذاتى تواجه الاختيارين.. التجارة الحرة والعزلة الاقتصادية

لاشك أن الاختلاف فى ظروف البدء للاقتصادات الثلاثة الاردنى والفلسطينى والإسرائيلى هو اختلاف واضح وقد سجلنا البيانات الاساسية لكل منها فى الجدول المرفق.

لقد بلغت جملة الناتج القومى الإسرائيلى عام ١٩٩١ نحو ٥٩ مليار دولار وهو ما يساوى نحو ١٥ ضعف الاقتصاد الاردنى كما ان الاقتصاد الاردنى كان اكبر من مثيله فى الضفة الغربية وغزة. وقد كان متوسط الدخل الفردى الإسرائيلى منسوبا إلى جملة الناتج القومى ١٠٩٠٠ دولار فى حين كان نفس الدخل فى الاردن لايتجاوز ١٠٠٠ دولار (مقارنا بـ ١٣٤٠ دولارا عام ١٩٩٠) وفى الضفة الغربية كان متوسط الدخل الفردى منسوبا إلى جملة الناتج القومى ٢٣٠٠ دولار أما فى غزة فلم يكن هذا الرقم يتجاوز الـ ١٣١٠ دولارات. وكان المتوسط العام للضفة وغزة معا ١٨٠٠ دولار. وفى عام ١٩٩١ كان ثلث اجمالى الناتج القومى فى الضفة الغربية وغزة نابعا من عمل اهل هذه المناطق في اسرائيل وعند وضع هذه الحقيقة فى الاعتبار نجد ان متوسط الدخل الفردى منسوبا الى اجمالى الناتج المحلى فى الضفة الغربية ينخفض الى ١٧٥٠ دولارا كما يصل فى غزة إلى ٨٥٠ دولارا.

وفى الوقت الراهن لا تتاجر الاردن مع اسرائيل. كما ان حجم التجارة الاردنية المتواضع مع الاراضى المحتلة يحقق لهذه الاراضى فائضا صغيرا تجاه الاردن. ولكن اسرائيل تتاجر بكثافة مع الضفة الغربية وغزة، وتحقق فائضا تجاريا كبيرا مع الاراضى المحتلة. وهو الفائض الذى يتم موازنته الى حد ما بشراء اسرائيل لخدمات الايدى العاملة الفلسطينية. ورغم ان اعتماد اسرائيل الاقتصادى على الاراضى المحتلة صغير فى مجموعه سواء من حيث درجة الاعتماد على العمالة الفلسطينية أو بالمقارنة الى جملة الانتاج القومى إلا أن كلا من قطاعى الزراعة والتشييد الاسرائيليين يعتمدان بكثافة على قوة العمل الفلسطينية. وهذه هى احدى النتائج الناجمة عن احتلال اسرائيل لهذه الاراضى.

ان الاسواق الداخلية لكل من الاقتصاديات الثلاثة اصغر من ان تؤدى إلى نجاح استراتيجية تنمية تخص كلا منها على حدة ومع استبعاد احلال الواردات كاحتمال خطير على اى استراتيجية انطلاق اقتصادى نجد ان سياسة التنمية يجب ان تعتمد على استراتيجية قائمة على التصدير. وهذا امر معترف به على نطاق واسع فى اسرائيل حيث يلعب قطاع التصدير دورا قائدا فى عملية النمو وحيث تجرى إسرائيل بمقتضاه مفاوضات لوضع ترتيبات للتجارة الحرة مع كل من أوروبا والولايات المتحدة.

وقد يقال أحيانا ان اقتصاديات شمال منطقة الشرق الاوسط تفتقر الى البترول وغيره من الموارد الطبيعية التى ادت الى زيادة دخول بلدان الخليج خلال العقدين الماضيين. ولكن احد دروس التنمية فى حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية خاصة فى شرق اسيا هو ان الموارد الطبيعية ليست ضرورية للنمو. فاستراتيجية التنمية القائمة على التصدير متضافرة مع التعليم لصنع قوة عمل ماهرة قد اثبتت نجاحها فى مختلف انحاء العالم.

وحينما نضع فى الاعتبار تجاور الاقتصادات الثلاثة جغرافيا نجد انه من الطبيعى ان تكون هناك تجارة كثيفة واستثمار متبادل فيما بينها ولكن السياسة هى التى صنعت هذه الانماط المشوهة. فالتجارة بين الاردن واسرائيل ممنوعة، وان كانت هناك تجارة كثيفة بين اسرائيل والمناطق المحتلة اما التجارة بين كل من الضفة الغربية وغزة وبين سائر بلدان العالم العربى بما فيها الاردن فهى مقيدة.

ومن الواضح انه سيكون على سلطة الحكم الذاتى الانتقالى ان تختار بين التجارة الحرة (وماسيترتب عليها من زيادة فى الدخل) وبين العزلة الاقتصادية (وما سيترتب عليها من تحجيم للرخاء). ونحن نوصى بأن تكون هناك حركة مطردة نابعة من ترتيبات طوعية توافق عليها الاطراف المعنية نحو التجارة الحرة حرية تدفق رأس المال بين الاقتصادات الثلاثة بهدف تحقيق منطقة تجارة حرة فيما بينها فى البضائع والخدمات ورأس المال والتكنولوجيا. ولكننا ينبغى أن نضع فى الاعتبار الاختلاف القائم فى العلاقات التجارية بين الاقتصادات الثلاثة. فإسرائيل مع الضفة الغربية وغزة هى اقرب ماتكون نسبيا الى التجارة الحرة. ودعم هذه العملية قد يحتاج الى ازاحة العقبات التى تضعها اسرائيل امام صادرات الضفة وغزة اليها. ولكن الامر قد يحتاج الى وقت اطول وتغييرات اكبر لكى تقوم التجارة الحرة بين الاردن وبين الضفة وغزة. أما التجارة الحرة بين اسرائيل والاردن فتحتاج الى تغييرات كثيفة فى نظمها التجارية. ولان الضفة وغزة لا تضعان اية قيود على التجارة فإن التقدم

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

نحو التجارة الحرة يحتاج إلى العمل من جانب كل من اسرائيل والاردن. ولايحتاج من الضفة وغزة إلا إلى مزيد من ضبط النفس.

ومن المفترض ان اى اتفاقيات بين اسرائيل والاردن والضفة الغربية وغزة تحكم سلوكها فى التجارة والاستثمار يجب ان تكون متناسبة مع ظروف كل منطقة فى السنوات الأولى بحيث تسمح بمزيد من الاعتماد على الاشراف الحكومى فى اجراءات الانفتاح فى الضفة وغزة اكثر منها فى الاردن واسرائيل كشريكين متطورين. ومثل هذا التفاوت سيظل مطروحا ومهما طالما لم يصبح للضفة الغربية وغزة عملة وطنية خاصة بهما.

ومن القضايا المطروحة قضية ما اذا كان سيتم فتح مراكز للجمارك على الحدود بين اسرائيل وبين الضفة الغربية وغزة. ولكن هذا قد ينتهى بوضع قيود كثيفة على الواردات بين الجانبين. ولذلك فإن غياب مراكز الجمارك هو افضل ضمان للتدفق الحر للبضائع بين اسرائيل وبين الاراضى المحتلة. واذا كانت تلك تمثل نتيجة مرغوبا فيها فاننا نخشى ان تؤدى الكوابح السياسية والاقتصادية على الجانبين إلى جعلها غير ممكنة. واذا سمح لسوء الحظ بوجود قيود تجارية انتقالية فانه من المهم الاتفاق على ان تظل محدودة، وان ندرك منذ البداية الأولى ان الهدف النهائى هو الغاء القيود المفروضة على تدفق رأس المال والبضائع والتكنولوجيا فى القطاع الصناعى.

ولاشك ان وجود منطقة تجارة حرة بين الاقتصادات الثلاثة سوف يحتاج الى العديد من المفاوضات المختلفة. وكما لاحظنا فإن هناك منطقة تجارة حرة قائمة فعلا من زوايا متعددة بين اسرائيل والاراضى المحتلة. وقد تكون المفاوضات على الترتيبات التجارية بين الطرفين لحماية وتوسيع حركة البضائع الحرة القائمة حاليا وازاحة مانبقى من عقبات هى احتمال وارد ضمن عملية السلام.

ومن الزاوية الاسرائيلية فإن هذه المفاوضات يجب ان تفتح مجالا للصادرات الفلسطينية من البضائع التى يتمتع فيها الفلسطينيون بميزة نسبية بما فى ذلك السلع الزراعية والمنسوجات. كما قد يحتاج الامر الى فترة انتقال لتسهيل التكيف الاسرائيلى مع هذه التغييرات، ولكن التغييرات يجب ان تتم اذا ما اردنا ان تحقق الفوائد المحتملة من التجارة الحرة فى هذه المنطقة.

واذا وضعنا فى الاعتبار اهمية تدفق العمالة بالنسبة للاقتصاد الفلسطينى واهمية تحسين اداء الاقتصاد الفلسطينى من أجل نجاح عملية السلام فاننا نوصى بقوة بضرورة استثناف تدفق العمالة الفلسطينية من الضفة الغربية وغزة الى اسرائيل. وعلى الفلسطينيين والاسرائيليين ان يتفقوا على تنظيم شروط عمل العمالة الفلسطينية وربما يقلل الحجم الاجمالى لتدفق العمالة. ولكن انقاص هذا الحجم كثيرا عن ١٠٠ الف عامل وهو الحجم الذى كان سائدا قبل الانتفاضة سيؤدى إلى زيادة لا ضرورة لها فى الصعوبات الاقتصادية داخل الاراضى المحتلة.

ويجب ان يكون من الممكن الوصول الى اتفاق خلال فترة قصيرة ربما خلال فترة لاتزيد على العام، من أجل التحرك نحو التجارة الحرة لعدد كبير من البضائع بين الاردن والكيان الفلسطينى. ولكن تحقيق قدر كبير من حرية التجارة بين إسرائيل والاردن سوف يأخذ وقتا اطول لان الشركات الاردنية مازالت غير مستعدة حتى الآن للمناقشة الاسرائيلية وعموما فإن الاقتصاد الاصغر فى التجارة الحرة سيكون هو عمليا الاكثر استفادة من إلغاء القيود التجارية. ولكننا يجب ان نعى ان اى اعادة هيكلة اقتصادية تفرض اعباء انتقالية ينبغى معرفتها والسماح بها. ومع ذلك بالنوايا الطيبة تستطيع الاردن واسرائيل بالتدريج فتح اقتصاديهما كل على الاخر.

ان التداخل فى الكيان الفلسطينى بين اتفاقيات التجارة الحرة الاسرائيلية - الفلسطينية، والاردنية الفلسطينية سيجعل من الصعب التحكم فى تدفق البضائع بين الاردن واسرائيل أو بين هذه البلدان الثلاثة وشركائها الاخرين فى التجارة. وفى حين ان قواعد المنشأ يمكن ان تكون هى اساس تنظيم التجارة فى ظل هذه الظروف إلا أن هذه القواعد يمكن التحايل عليها بسهولة. ومن المحتمل ان ينشأ هنا نوع من التجارة غير الرسمية بين الاردن واسرائيل أو بين اسرائيل وربما ايضا بقية العالم العربى من خلال الضفة الغربية وغزة حتى فى غياب اتفاقيات تجارية صريحة.

ولاشك ان النمو الاقتصادى فى الاراضى المحتلة سوف يستفيد من تزايد التجارة مع بلدان اخرى غير الاردن واسرائيل. ولذلك فلابد من السماح للكيان الفلسطينى باقامة علاقات تجارية مع بلدان العالم العربى وغيرها فى كل مكان. وقد اعلنت السوق الاوروبية المشتركة بالفعل استعدادها لتقديم شروط ميسرة لصادرات الاراضى المحتلة اليها وهذه امكانية ينبغى عدم التفريط فيها.

لقد كانت العلاقات التجارية للضفة الغربية وغزة خلال الربع قرن الاخير مفيدة سياسيا. ومن الطبيعى ان نتوقع ان الاراضى المحتلة سوف تتجه الى التجارة مع بلدان الشرق الأوسط اكثر مما يجرى عليه الحال الان. فمن المحتمل جدا حينما يسود السلام ان تتوسع التجارة بين الاراضى المحتلة وبين البلدان العربية بأسرع من توسعها بين الاراضى المحتلة واسرائيل ويجب ان تنظر اسرائيل الى هذا الامر باعتباره عودة الى الوضع الطبيعى وليس تحديا يواجه عملية السلام.

التعاون الاقليمى

ويجب ان ندرك ان تدفق الخدمات عبر الحدود بين الدول هو جزء مهم من التفاعل العالمى المطلوب لنجاح التنمية الصناعية والتجارة وفى حالة اسرائيل والاردن والكيان الفلسطينى فإن الخدمات التى ستحظى بالاولوية المباشرة فى عصر الحكم الذاتى هى خدمات السياحة والنقل والمواصلات «وخاصة المطارات والأتوبيسات والطاقة الكهربية، والبنوك. وكذلك خدمات بعض المهن مثل المهندسين والاطباء والمحاسبين.

وهذه الانشطة مهمة ايضا لان بعضها يقدم فرصا خاصة للتعاون المباشر بين الاطراف فى المنطقة. فالخدمات السياسية

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

تقدم فرصة قوية بسبب الاهمية المحتملة لهذا القطاع بالنسبة للضفة الغربية وغزة تحت الحكم الذاتي ورغم ان التعاون الناجح في السياحة سيعتمد اساسا على مشروعات القطاع الخاص إلا ان الاتفاقيات الحكومية ستظل ضرورية لتسهيل النقل والمواصلات وعبور الحدود ،وهنا ايضا يوجد مجال لزيادة التعاون بين الاقتصاديات الثلاثة وبين كل من مصر وسوريا ولبنان».

ان كل خدمة يمكن ان يقوم فيها تعاون بناء يجب ان تعرض على لجنة خاصة من الخبراء بهدف وضع برامج واقعية للتعاون بين الاطراف بشانها ونحن نوصي لذلك بان تشمل لجان الخبراء الذين سيتم اختيارهم لتسهيل الحركة عبر الحدود المجالات التالية. خدمات السياحة ، منشآت المطارات والموانىء، الاتوبيسات، منشآت الطرق والكبارى، والطاقة الكهربائية ونحن نضع في خانة الطرق والكبارى الحاجة الى تحسين النقل البرى بين الضفة الغربية وغزة.

بنك تنمية اقليمي

ان البنك الدولي يعمل فعلا بطلب من اجتماعات مفاوضات السلام المتعددة الاطراف على دراسة اقتصاديات المنطقة بهدف تأكيد احتمالات التعاون فيما بينها. ويقوم البنك بدراسة ثروة المنطقة من الخبرة والموارد. ومن الواضح ان البنك الدولي له دور مهم سيلعبه في تنسيق المساعدات وتقديم المساعدة الفنية لبلدان المنطقة.

ونظرا لان عضوية البنك الدولي مقصورة على الدول فإن سلطة الحكم الذاتي الانتقالي لن تتمكن من ان تكون عضوا فيه. ومع ذلك فانه ببعض الذكاء والنية الحسنة ودعم الدول المعنية تستطيع مؤسسات التمويل الدولية ان تقدم مشورتها وتمويلها الى الضفة الغربية وغزة. كما ان اموال الائتمان التي تمنحها دول المنطقة الاخرى وغيرها من الدول يمكن ان تكون وسيلة يستخدمها البنك الدولي وغيره من الوكالات الدولية للمساعدة في التنمية الفلسطينية. وفي حين ان البنك الدولي سيكون له دور مهم خاصة في السنوات القليلة القادمة فاننا نوصي ايضا بقيام بنك اقليمي جديد. هذا البنك الذي يمكن ان نسميه بنك الشرق الأوسط للتعاون والتنمية (MEBCD) (ملحوظة اسم البنك مزيج من اسم البنك الدولي للتعمير والتنمية IBRD واسم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) يجب ان يكون هدفه الاول هو تنمية المشروعات الاقليمية التي تشمل الاقتصاديات الثلاثة الفلسطينية والاردنية والاسرائيلية. ولكنه قد يضم في عضويته دولا اخرى من المنطقة. ونحن لانعول كثيرا على قيام بنك فلسطيني للتنمية لان مثل هذا البنك لن يكون مؤثرا في أي مكان اخر. ولكننا نعتقد ان قيام بنك الشرق الاوسط سيساعد كثيرا سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني كما انه قد يكون اداة لتمويل كل المشروعات التي تقام في الضفة الغربية وغزة وحدهما.

ان اهمية انشاء بنك الشرق الاوسط للتعاون والتنمية انه سيكون ذا دور حاسم في تعميق سلام الشرق الاوسط الذي تعمل الشعوب معا من اجله. ويجب ان يدار البنك بواسطة كفاءات عالية من كل البلدان الاعضاء فيه. ولكن لان احد الاهداف الرئيسية هو تعويد اهالي المنطقة على العمل معا فيجب اعطاء الأولوية لهم في العمل بهذا البنك فهذا سيساعد سكان المنطقة على العمل معا في القضايا الفنية وفي المشروعات وتعميم الفائدة على كل الاطراف. فنحن نعتقد بقوة ان التعاون الوظيفي اساسي وان بنك الشرق الاوسط للتعاون والتنمية وسيلة فعالة لوجود مثل هذا التعاون. ويجب تحويل بنك الشرق الأوسط للتعاون والتنمية من خلال المساهمات التي تقدمها الدول الاعضاء في رأس المال. ويجب ان تكون له وظيفة مصرفية منتظمة في عملية التنمية. يقترض من أسواق المال العالمية ويقدم القروض بأسعار السوق للمشروعات المؤهلة لتحقيق عائدات مناسبة لمستوى السوق. ويمكن ان تتبعه ايضا صناديق خاصة تقدم القروض الميسرة مثل رابطة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولي وتقديم الأموال من خلال هذا البنك يجعل الدول المانحة اكثر ثقة في حسن توظيف الاموال منها في حالة تقديم الاموال من خلال العلاقات الثنائية. واذا اقيم البنك وضم الفلسطينيين والاردنيين والاسرائيليين بين موظفيه وقيادته فانه سيكون اشارة قوية الى روح التعاون الجديدة والخلاقة في الاقليم. واذا نجح البنك فنحن نتصور انه سيكون المنتدى الذي يتم من خلاله مناقشة كافة القضايا التي تهم الاقتصاديات الثلاثة وهو نفس الدور الذي تلعبه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالنسبة للدول الصناعية. وفي نفس الوقت فإننا نتوقع امتداد البنك جغرافيا ليشمل لبنان وسوريا ومصر بعد ذلك غيرها من دول الشرق الأوسط التي تود الاشتراك فيه.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

ملامح إقتصادية مختارة من اسرائيل والأردن والضفة الغربية وغزة

	إسرائيل	الأردن	الضفة الغربية	غزة	الضفة وغزة
اجمالى الناتج المحلى «بملايين الدولارات»	٥٩١٢٧	٤٠٨٣	١٦٦٨	٥٦٠	٢٢٢٨
اجمالى الناتج القومى «بملايين الدولارات»	٥٨٩٨٩	٣٧٦٤	٢١٣٤	٨٦٤	٢٩٩٨
متوسط دخل الفرد من اجمالى الناتج المحلى بالدولارات	١١٩٦٢	١٠٥٠	١٧٠٠	٨٥٠	١٣٥٠
متوسط دخل الفرد من إجمالى الناتج القومى بالدولارات	١٠٨٧٨	٩٦٨	٢١٧٥	١٣١٠	١٨٠٠
النسبة المئوية لاسهام كل قطاع من الناتج الاجمالى المحلى ٪	–	–	–	–	–
الزراعة	٢,٤	٨,٣	–	–	٢٠,٦
الصناعة	٢١,٨	٢٦,٥	–	–	٧,٣
التشييد	١٠,٢	–	–	–	–
الخدمات	٦٥,٦	٦٥,٢	–	–	٧٢,١٩
الصادرات كنسبة من اجمالى الناتج القومى	٣٠,٦	٣٩,٨	١٠,٥	١٢,٣	١١,٣
الواردات كنسبة من اجمالى الناتج القومى	٤٦,٢	٦٦,٢	٢٩,٣	٣٤,٨	٣٠,٩
السكان – بالمليون	٥,٠٦	٤,١٤	١,٠١	٠,٦٨	١,٦٩

ملحوظة: أرقام إسرائيل والأردن عن عام ١٩٩١، وأرقام الأرض المحتلة «الضفة وغزة» عبارة عن متوسط لعامى ١٩٩٠ و١٩٩١.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية